هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية

مجمع المحاسبين بالبلاد التونسية

مشروع تنقيح القانون المنظّم لمهنة المحاماة: هل تصبح الحكومة المؤقتة لسان دفاع عن المحاميين؟

رسالة مفتوحة إلى عناية السيد فؤاد المبزّع

رئيس الجمهورية المؤقت

تحيّة طيبة مشفوعة بخالص التقدير و الاحترام و بعد،

سيدي رئيس الجمهورية،

يؤسف هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية ومجمع المحاسبيين بالبلاد التونسية وكافة المنتسبين إلى هذه المهن بصفة مباشرة و غير مباشرة، أن يلتجئوا إلى مكاشفتكم بمشاغلهم و آلامهم و آمالهم بواسطة هذه الرسالة المفتوحة بعد أن وجدوا صدودا من كافة أصحاب القرار في الإصغاء إليهم و التحاور معهم و تجاهل مطالبهم المشروعة رغم مكاتبتهم لتلك الجهات و لفت نظرها عبر وسائل الإعلام المرئية منها و المسموعة و المكتوبة للتدخل العاجل لإيقاف المظلمة التّاريخية التي تتهدّد مصيرهم و تنتهك مجالات اختصاصاتهم و تسطو على الكثير من صلاحيّاتهم ونعني بذلك مشروع تنقيح القانون المنظم لمهنة المحاماة، هذا المشروع الذي تسارع إلى استصداره زملاؤنا المحامون المحترمون في زحمة الأحداث التي تعيشها البلاد ، مستفيدين من تموقعهم، بعد الثورة، كقوّة ضاغطة وجدت آذانا صاغية لها بحكم انتساب عديد أصحاب القرار السامين إلى مهنتهم و الاستفادة من عطفهم، غير عابئين بالانعكاسات السلبية التي تمس بمصالح أطراف مهنية أخرى هي من صفوة المجتمع، تكوينا و أداءا و خدمة للوطن.

سيدي رئيس الجمهورية،

كم كان استغرابنا كبيرا، و تونس تشهد تحديات مصيرية كبرى، تهّدد مستقبل البلاد عموما و اقتصادها و أمنها خصوصا رغم ما تبذلونه شخصيا بمعية حكومتكم الموقرة لرفع تلك التحديات، أن تجدوا متسعا من الوقت للنظر في مشروع القانون المنظم لمهنة المحاماة من خلال تشكيل لجنة وزارية مضيقة للغرض ستعقد اجتماعها يوم الاثنين 2 ماي2011 دون استشارة كافة الأطراف المعنية بهذا المشروع و التحاور معهم بشأن مكوّناته، إضافة إلى أن اللجنة الوزارية المضيقة رغم احترامنا لنزاهتها سوف تكون، حسب تقديرنا، نصيرة لهذا المشروع، بحكم انتماء أغلبية أعضائها إلى سلك المحامين والحقوقيين.

فلِمَ العجلة إذن للبتّ في موضوع يتطلّب استشارة واسعة و معمقة مع كافة الأطراف المعنية به بعيدا عن كلّ نزعة مطلبيّة كما يقتضى، بالأساس، تدارسه من طرف المؤسسات التشريعية المنتخبة

باعتبار أحقيتها بصياغته و استصداره بشكل ديمقراطي في كنف الشرعية الدستورية مما يضمن له المصداقية و الشمولية و الدّيمومة.

سيدي رئيس الجمهورية،

إن انشغال الحكومة المؤقتة، المكلفة بتصريف الأعمال في هذا الظرف الدّقيق من تاريخ البلاد يجعلها غير قادرة على إجراء الإصلاحات الهيكلية و التي تمس قطاعات هامة كالخدمات الاستشارية و ذلك في غياب رؤية إصلاحية شاملة تستند إلى دراسة معمقة و حورات بينيّة ومسؤولة مع كل الأطراف المهنيّة، علما و أن اعتراض الهيئة والمجمع المذكوران سلفا، على تحوير القانون المنظم لمهنة المحاماة، ليس اعتراضا عدميّا تمليه صراعات مهنية أو نزاعات مصلحيّة بل هو اعتراض مبدئي نهدف من ورائه إلى إجراء إصلاحات و تحويرات تحديثية لكلّ القوانين المنظمة للمهن الاستشارية من خلال إحداث لجنة موسّعة تظم كل ممثلي المهن الاستشارية والوزارات المعنيّة من أجل صياغة رؤية شاملة وتكريس مبدأ التكامل المهني "*Interprofessionnalité*" الذي أضحى ضرورة ملحّة في عصر العولمة حتى تتأقلم مؤسساتنا مع التوجه العالمي و تكون قادرة على المحافظة على حصصها من السوق الدّاخلية و اقتحام الأسواق الخارجية و التّموقع فيها بجدارة واقتدار.

سيدي رئيس الجمهورية،

ثقتنا كبيرة في حصافة رأيكم و سديد نظركم و أملنا عظيم في عدالتكم لمنع هذه القسمة "الضّيزى" التي يسعى إليها حثيثا زملاؤنا المحامون المحترمون في جري واضح و تسرّع فاضح لا داعي لهما استئثارا منهم برياح التغير متجاهلين أن التغيير الحق، شامل أو لا يكون، لكلّ فيه حقّ و نصيب دون إقصاء أو تهميش حتى لا يصدق في حالنا قول الشّاعر : "جعل الله للحروب رجالا ورجالا لقصعة من ثريد".

وفقكم الله لما فيه خير البلاد و سدّد خطاكم لما فيه الخير والرّشاد لكلّ العباد.

و السلام.

عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية
رئيس مجلس الهيئة
محمد نـــاجي الهرقلي

عن مجمع المحاسبين بالبلاد التونسية
رجب اللومي
فيصل بن عياد